AMAN

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر إجتماع الجمعية العمومية

لشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان)

الاربعاء ٦ رمضان ١٤٤١ الموافق ٢٠٢٠/٠٤/٢٩ م

الاجتماع عن بعد

تم عقد اجتماع الجمعية العمومية لشركة دبي الإسلامية للتأمين و إعادة التأمين (أمان) بواسطة خاصية فيديو كونفورنس (الاجتماع عن بعد) وذلك في تمام الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٠/٠٤/٢٩ م بناء على دعوة من مجلس إدارة الشركة، حيث كان الموعد المقرر لعقد الاجتماع هو الاربعاء بتاريخ ٢٠٢٠/٠٤/٢٢ وتم تأجيله لعدم إكتمال النصاب القانوني.

بلغ عدد الاسهم المسجلة بالإجتماع 32,044,140 سهماً من إجمالي أسهم الشركة البالغ ٢٢٥،٧٥٠،٠٠٠ سهماً وهو مايمثل 14.19 % من إجمالي أسهم الشركة، وبناء عليه قد تم الإعلان عن صحة إنعقاد الإجتماع حيث أنه لا يشترط أية نسبة للحضور بالاجتماع الثاني .

ترأس الإجتماع السيد الدكتور / **محمد على الحوسنى – نائب رئيس مجلس الإدارة** ، وبحضور السادة أعضاء مجلس الادارة كل من:-

١- السيد / ناصر فلاح القحطاني

٢- السيد / عبد الرحمن أحمد سنان

٣- السيد / مبارك مطر الشامسى.

كما حضر الإجتماع :-

١- السيد / عبد الرحمن سالم مبارك – ممثلاً عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

٢- السادة / فضيلة الدكتور / محمد عبد الحكيم زعير ، وفضيلة الدكتور/ عز الدين بن زغيبه – نيابة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

٣- السادة (الياس غاوى) ممثلي مدققي الحسابات.

تم الافتتاح بالصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورحب رئيس الإجتماع بجميع المتواصلين ثم عُين السيد/ أحمد كساب مقرراً للإجتماع وحيث تم تعيين سوق دبي المالى كمسجل للاجتماع وتمت ادارته لعملية التصويت الالكترونى E Voting وقدم التقرير قبل بداية الاجتماع ببيان عدد ونسبة الاسهم وكذلك نتائج التصويت الالكترونى على كل بالبنود المقدمة للجمعية العمومية ، وتم بث وقائع الاجتماع مباشرة على الموقع الالكترونى للشركة www.aman.ae وتم تسجيل الاجتماع والاحتفاظ به ، ومن ثم أذن للبدء بجدول الأعمال المعلن وفقاً لما يلي:-

١- **الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ م والمصادقة عليه:**

استعرض رئيس الإجتماع تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ حيث أوضح بأن مجلس الادارة عمل خلال عام 2019 جاهدا علي تحسين الوضع العام للشركة وايضا الاستمرارية في متابعة تنفيذ خطط الشركة وتحسين معدلات الاداء وغيرها من الأمور التى أسهمت بشكل كبير في التوازن والمحافظة علي الربحية، وما زال مجلس الادارة يعمل جاهدا على حل مشكلة الملاءة المالية للشركة وذلك عن طريق إعادة هيكلة راس المال ، حيث تم الحصول على عروض من شركاء استراتيجيين محتملين ونبحث عن ما يعود بالنفع الاكبر للسادة المساهمين.

بحمد الله وفضله مازالت أمان تحتل مكانة متقدمة على صعيد شركات التأمين المحلية والتكافلية حيث تلتزم بتطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية ، ولما تتمتع به من سمعة جيدة وشفافيه عاليه ووضوح في التعامل مع كافة الهيئات الرقابيه وأصحاب المصالح، وإستطاعت أن تحافظ على توازنها في سوق التأمين، وتستمر بتقديم خدماتها لعملائها داخل دولة الامارات العربية المتحدة ، كما جاءت النتائج المالية للشركة على النحو التالي...

أهم نتائج أمان للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

- بلغت الأقساط المكتتبة (٢٤٩,٥) مليون درهم ، مقابل (٣٧٥,٨) مليون درهم السنة الماضيه ٢٠١٨.
- بلغ إجمالي الارباح الفنية من العمليات قبل المصاريف الإدارية والعمومية ٤٣ مليون درهم ، مقابل ٤٨ مليون درهم عام٢٠١٨.
- بلغت نتائج الشركه من صافي الأرباح الفنية من العمليات التشغيليه ٥,٥ مليون درهم ، مقابل ١٠,٩ مليون درهم عام ٢٠١٨.
- بلغت أرباح الإستثمارات ٣,٩ مليون درهم مقابل ١,٩ مليون درهم عن عام ٢٠١٨.
- بلغت صافي الأرباح لحملة الاسهم 8.8 مليون درهم ، مقابل 938 ألف درهم فى العام الماضى ٢٠١٨.

وأفاد بأنه ومع التطورات الجارية والمتعلقة بإنتشار فيروس كورنا المستجد ومن خلال دورنا كشركة وطنية وتعمل فى قطاع حيوي فإننا نؤكد على إلتزام الشركة بالحفاظ على سلامة مساهميها وعملائها وموظفيها وأصولها من خلال إتخاذ كافة الاجراءات الوقائية الضرورية، ونحن نثمن وتقدر دور القيادة الرشيدة والقرارات المهمة التى اتخذتها الحكومة والجهود الوطنية المميزة التى يبذلها كل من المجلس الاعلى للامن الوطني ووزارات الخارجية والداخلية والدفاع والصحة والتعليم والهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والازمات والكوارث وهيئات الصحة على مستوى الدولة وغيرها من الجهات الحكومية ، ونقدر ونثمن الدور الذى يقوم به مقدمو الخدمات الطبية للحفاظ على صحة وسلامة المجتمع خلال الازمة العالمية التى سببها وباء كورونا المستجد.

السادة المساهمين ، أصالة عن نفسي ونيابة عن إخواني أعضاء المجلس أتقدم إليكم بجزيل الشكر عن الثقة التي أوليتموها أبانا ودعمكم الدائم ، كما أتقدم بالشكر الخالص إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة على دورها الرائد والأساسي في أعمال الشركة، أيضا أتوجه بالشكر للسادة مدققي الحسابات علي دورهم الفعال وتعاونهم الدائم في تلبية متطلبات أعمال التدقيق، والشكر موصول إلى الجهات

المسؤولة كافة، ومنها وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق دبي المالي وهيئة التأمين ودائرة التنمية الإقتصادية وجمعية الإمارات للتأمين على جهودهم المخلصة في دعم قطاع التأمين والتأمين التكافلي على وجه الخصوص.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وكانت نتيجة التصويت الالكتروني بالموافقة بالاغلبية على التقرير المقدم من مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

٢- سماع تقرير هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ م والمصادقة عليه:

بين فضيلة الشيخ/ عز الدين بن زغيبه – نيابة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية،بأن الهيئة اطلعت على نماذج عقود ووثائق التأمين التي أعدتها الشركة خلال العام وأقرتها بعد إدخال التعديلات التي رأت ضرورة إدخالها على هذه العقود والوثائق.

ودرست الهيئة دور الشركة في إدارة عمليات التأمين على أساس الوكالة، وما تتقاضاه الشركة من أجر مقابل تلك الوكالة والتي بلغت ٣٣٪ من إجمالي أقساط التكافل حيث ألزمت هيئة التأمين الشركات بتحمل كافة العمولات المدفوعة عن صندوق حملة الوثائق.

كما اطلعت الهيئة على نتائج فصل الشركة لاستثمارات أموال المساهمين وحملة الوثائق القابلة للتخصيص لكل منهما على حده وابقاء الاستثمارات التي لا يمكن الفصل فيها مشتركة بينهما حسب حصتيهما, مع تحديد رسوم إدارة الشركة لاستثمارات حملة الوثائق بمعدل ٢٥٪ من صافي أرباحها. ودرست الهيئة العمليات التي عرضت عليها أثناء العام, واعتمدت عقودها ومستنداتها, وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها, وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى المناسبة. وحصلت الهيئة على البيانات والمعلومات التي رات ضرورة الحصول عليها لأداء مهمة الرقابة والتدقيق الشرعي.

كما اطلعت الهيئة على ميزانية الشركة والبيانات والإيضاحات الملحقة بها وترى الهيئة ما يلي:

أن الشركة تمسك حسابين منفصلين أحدهما لمساهمي الشركة والآخر لحملة الوثائق حسب ما يقضي به النظام الأساس للشركة, وقد بينت الميزانية العمومية أصول وخصوم هذين الحسابين.وتؤكد الهيئة بأن دقة المعلومات والبيانات هي من مسئولية الشركة.

وقامت هيئة الفتوى بالإشراف على احتساب الزكاة على الاحتياطات والأموال المحتجزة لدى الشركة عن عام ٢٠١٩, وتنبه الهيئة السادة المساهمين إلى إخراج زكاة أسهمهم بأنفسهم حسب الطريقة المبينة في الرسالة الموجهة إليهم بذلك.

والهيئة إذ تؤكد أن مسؤولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات الشركة تقع على إدارة الشركة, لتقرر أن معاملات الشركة المنفذة خلال العام لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية, وذلك في حدود ما عرض عليها من حالات وما اطلعت عليه من معاملات, وما قدمته بشأنها من ملاحظات, وما أبدته إدارة الشركة من استجابة لتنفيذ تلك الملاحظات.

وكانت نتيجة التصويت الالكتروني بالموافقة بالاغلبية على التقرير المقدم من هية الفتوى والرقابة الشرعية

٣- سماع تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ م والمصادقة عليه:

أوضح السيد /إلياس غاوى ممثل مكتب pwc بتقريرهم بأنهم قاموا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان) (ش.م.ع.) ("الشركة") والشركات التابعة لها (يشار إليها معاً بـ"المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وكل من بيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات تفسيرية أخرى.

وفي رأينا تعبّر البيانات المالية الموحدة بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي الموحد لشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان) (ش.م.ع.) ("الشركة") والشركات التابعة لها (معاً "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

ولقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المدرجة ضمن تقريرنا. ونعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.وإننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للقواعد الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

ونحب أن نأكد على آمر ونلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم ٣٧ من هذه البيانات المالية الموحدة، الذي يبين أن الرئيس التنفيذي السابق للمجموعة يحتفظ بموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لصالح المجموعة، بإجمالي قيمة دفترية تبلغ ١٠,٣ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

وفي إطار تصميم تدقيقنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بالاعتبار الأحكام الذاتية التي وضعتها الإدارة، ومنها ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي انطوت على وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. وكما هو الحال في كل من عمليات التدقيق لدينا، تطرقنا أيضا إلى مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك بين أمور أخرى، النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.

ولقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق من أجل تنفيذ أعمال كافية تمكننا من تقديم رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات المحاسبية والضوابط، والقطاع الذي تعمل فيه المجموعة.

وأمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم التطرق إلى هذه الأمور في سياق تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور

و تتحمل الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات (ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها).

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

إذا توصلنا – بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به – إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. وليس لدينا ما ندرجه في التقرير بهذا الشأن.

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ والقانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ والتعليمات المالية ذات العلاقة لشركات التأمين الصادرة عن هيئة التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة في شأن شركات التأمين، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.
واستكمل التقرير ووضح مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة ، حيث تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوىً عالياً من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. ويمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

ووضح بعض النقاط حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، نفيدكم بما يلي:

(١) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

(٢) أن البيانات المالية الموحدة قد أُعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥.

(٣) أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية سليمة.

(٤) أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة.

(٥) أن المجموعة قد قامت بشراء أسهم والاستثمار فيها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، كما هو مبين في الإيضاح رقم (٩) من البيانات المالية الموحدة.

(٦) أن الإيضاح رقم (٢٩) من البيانات المالية الموحدة يبين المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها أبرمت هذه المعاملات.

(٧) أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ أياً من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، أو فيما يتعلق

بالشركة، ونظامها الأساسي بشكل يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

وإضافة إلى ذلك ووفقاً لما يقتضيه القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ والتعليمات المالية لشركات التأمين الصادرة عن هيئة التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة، نفيدكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات اللازمة التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا

وكانت نتيجة التصويت الالكترونى بالموافقة بالاغلبية على التقرير المقدم من مدققي الحسابات.

٤- مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ م:

قام المسجل بتحميل البيانات المالية على الموقع الخاص بالسوق للتصويت او اي استفسارات عن بيان الإيرادات والميزانية العمومية وبيان التدفقات النقدية وإيضاحاتها المرفقة ضمن الميزانية العمومية للسنة المالية المنتهية في٢٠١٩/١٢/٣١م ولم ترد أى استفسارات حول ذلك .

وكانت نتيجة التصويت الالكترونى بالموافقة بالاغلبية على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م.

٥- النظر في مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ وترحيلها للسنوات القادمة.

كانت نتيجة التصويت الالكترونى بالموافقة بالاغلبية على مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ وترحيلها للسنوات القادمة.

٦ - إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ م:

كانت نتيجة التصويت الالكترونى بالموافقة بالاغلبية على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م .

٧- إبراء ذمة مدققي الحسابات عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م:

كانت نتيجة التصويت الالكترونى بالموافقة بالاغلبية على إبراء ذمة مدققي الحسابات عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ م.

٨- تعين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للعام ٢٠٢٠.

وفي ذلك أوضح الرئيس بأن الشركة ومنذ تأسيسها تخضع لاحكام الشريعة الإسلامية الغراء حث أن نظامها الاساسي يقضي بضرورة تعيين هيئة للفتوى والرقابة الشرعية وهو الامر الذي إعتمدته الشركة منذ إنطلاقتها، وقد عمل مجلس الإدارة على التواصل الدائم مع رئيس و أعضاء الهيئة التي تتألف من السادة التالية أسمائهم:

- الدكتور/ حسين حامد — رئيس الهيئة.
- الدكتور/ محمد عبد الحكيم زعير — عضو الهيئة.
- الدكتور/ عز الدين بن زغيبة — عضو الهيئة.

وحيث التعاون من السادة الاعضاء فترغب بإعادة تعينهم كاعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالشركة للعام ٢٠٢٠.

كانت نتيجة التصويت الالكتروني بالموافقة بالاغلبية على إعادة تعين المذكورين أعلاه أعضاءً لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية الداخلية للشركة للعام الجاري ٢٠٢٠.

٩- تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية ٢٠٢٠ م وتحديد أتعابهم:

بين الرئيس بأنه قد تم الحصول على عدة عروض للتدقيق علي حسابات الشركة من Top Four وتمت المفاضلة بين العرض وكان افضلها العرض المقدم من السادة/ بي دبليو سي PWC –(M/s Price water house Coopers)

وطلبوا مبلغ (٤٨٠,٠٠٠) نظيراً لأتعابهم.

كانت نتيجة التصويت الالكتروني بالموافقة بالاغلبية وتم تعيين السادة/ / بي دبليو سي – (M/s Price water house Coopers) للعام ٢٠٢٠ م وإعتماد مبلغ أربعمائة وثمانون ألف درهم (٤٨٠,٠٠٠ درهم) مقابل أتعابهم السنوية.

١٠ – الموافقة على مكافأة أعضاء مجلس الادارة عن السنة المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١م.

كانت نتيجة التصويت الالكتروني بالموافقة بالاغلبية على صرف مكافأة للمجلس عن العام 2019.

١١ – الموافقة على القرار الخاص وتعديل المادة رقم (٤٢) من النظام الاساسى للشركة. لتكون على النحو التالى:-

"توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور إجتماعات الجمعية العمومية من خلال الإعلان في صحيفتين محليتين من الصحف اليومية التي تصدر احدهما على الاقل باللغة العربية وكذلك بموجب كتب بالبريد المسجل، أو عن طريق الرسائل النصية (SMS) أو البريد الالكتروني وذلك قبل الموعد المحدد للإجتماع بخمسة عشر يوماً على الأقل وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول أعمال ذلك الإجتماع وترسل صورة من أوراق الدعوة إلى الهيئة وهيئة التأمين والسلطة المختصة، وفي حال اجتماع الجمعية العمومية السنوية يتعين ان يرفق بالدعوة تقرير مجلس الادارة وتقرير مدققي الحسابات"

كانت نتيجة التصويت الالكتروني بالموافقة بالاغلبية على القرار الخاص وتعديل المادة رقم (٤٢) من النظام الاساسى للشركة.

وتكليف الادارة التنفيذية بالشركة بمتابعة تنفيذ ذلك والحصول على الموافقات اللازمة لحين نشرها بالجريدة الرسمية.

ختاماً و وفقاً لما هو مبين بجدول الأعمال تم الإعلان عن انتهاء مداولات الإجتماع، حيث شكر رئيس الإجتماع الجميع على تعاونهم ومشاركاتهم الفعالة، وكان ذلك في تمام الساعة الواحدة ظهرا تقريبا.

والله ولي التوفيق

مقرر الاجتماع	مدققي الحسابات	رئيس الجمعيه العموميه
أحمد كساب	إلياس غاوى	دكتور /محمد على الحوسنى

شركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ع Dubai Islamic Insurance & Reinsurance Co. P.S.C
F02